Distr.
GENERAL

S/RES/1075 (1996)
11 October 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٠٣، المعقودة
في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١)، المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/827)،

وإذ يرحب بمؤتمر القمة للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن، التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وإذ يحيط علما بالبلاغ الصادر في حينه (S/1996/841، المرفق)،

وإذ يرحب أيضا بقدوم الوفد الوزاري للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى مجلس الأمن للمشاركة في نظره في الحالة في أنغولا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يعلقها على تنفيذ حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) "لاتفاقات السلم" (S/22609، المرفق) وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تنفيذا تاما،

وإذ يؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان، وإذ يشدد على الحاجة إلى إيلاء الطرفين الأنغوليين المزيد من الاهتمام لمنع حوادث انتهاك حقوق الإنسان، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المدعى ارتكابها،

وإذ يشدد أيضا على أهمية أن يكون هناك وجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلام ودعم التنفيذ التام "لاتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا،

9627221

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، وممثله الخاص، وأفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، والدول الثلاث المراقبة لعملية السلام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمجتمع الدولي ككل، ويشجعهم على مواصلة جهودهم لتعزيز السلام والأمن في أنغولا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛

٢ - يعرب عن بالغ قلقه لعدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام على مدى الشهور الثلاثة الماضية؛

٣ - يعرب عن القلق لأن إطالة أمد التأخير في بدء تسريح أفراد يونيتا من مناطق الإيواء قد تسبب في حدوث تأخير في الجدول الزمني المحدد للعملية، الأمر الذي سيزيد من صعوبة إحراز تقدم مع بدء موسم الأمطار؛

٤ - يؤكد الضرورة الحتمية لنقل أفراد يونيتا سريعا من مناطق الإيواء، وذلك في ضوء ما يفرضه الوجود الطويل الأمد لهؤلاء الأفراد في مناطق الإيواء من ضغوط على العملية السياسية، وعلى الروح المعنوية في المعسكرات، وعلى مالية الأمم المتحدة، وفي ضوء الحاجة إلى القيام على وجه السرعة بإدماج من اختيروا لضمهم إلى القوات المسلحة الأنغولية مرة أخرى في المجتمع المدني؛

٥ - يشدد على أن استمرار عمليات التأخير وعدم الوفاء بالوعود، وبخاصة من جانب يونيتا، فيما يتعلق بتنفيذ الجداول الزمنية المتعاقبة للانتهاء من المسائل العسكرية والسياسية الرئيسية، هو أمر لم يعد من الممكن قبوله؛

٦ - يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا، ويشجع حكومة أنغولا على مواصلة إحراز التقدم في هذا الاتجاه؛

٧ - يقر بأن من الخطوات الإيجابية وصول جنرالات يونيتا إلى لواندا للخدمة في القوات المسلحة الأنغولية، وتسجيل أكثر من ٠٠٠ ٦٣ من قوات يونيتا في مناطق الإيواء، وتسليم المزيد من الأسلحة الثقيلة في أيلول/سبتمبر، واختيار نحو ٠٠٠ ١٠ من قوات يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية، وبدء تسريح الأفراد القصَّر في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وتقديم يونيتا لاقتراحه المتعلق بالوضع الخاص لزعيم يونيتا؛

٨ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٩ - يرحب بمؤتمر القمة للجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ويعرب عن الأسف لعدم حضور زعيم يونيتا مؤتمر القمة وعدم انتهازه الفرصة لتحقيق تقدم أسرع في العملية، ويعرب عن تأييده للجهود المستمرة التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغرض التعجيل بعملية السلام في أنغولا؛

١٠ - يحث رئيس أنغولا وزعيم يونيتا على الاجتماع في أقرب فرصة في أنغولا لحل جميع المسائل المعلقة؛

١١ - يعرب عن أمله في أن تبدي حكومة أنغولا ويونيتا، دون إبطاء، وبروح التعاون المتبادل، تمسكا شديدا بتعهداتهما بموجب بروتوكول لوساكا بالالتزامات التي قطعاها، وبما قبلا به من التزامات في الاجتماع المعقود بين رئيس أنغولا وزعيم يونيتا، في ليبرفيل، غابون، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦؛

١٢ - يعرب عن خيبة أمله البالغة إزاء يونيتا لتأخير التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، ويؤكد الأهمية التي يوليها لوفاء يونيتا بالتزاماته، التي جرى التأكيد عليها مجددا في مؤتمره الاستثنائي الثالث المعقود في بايلوندو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، والقاضية بأن يُكمل تحوله من معارضة مسلحة إلى حزب سياسي، وتحقيقا لهذه الغاية، يطلب إلى يونيتا القيام فورا بتنفيذ المهام التالية المحددة في "وثيقة الوساطة" التي صاغها الممثل الخاص للأمين العام بالتشاور مع ممثلي الدول المراقبة ودعا إلى تنفيذها بروتوكول لوساكا:

(أ) الانتهاء الفعلي من اختيار ٣٠٠ ٢٦ من جنود يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية؛

(ب) وقف تدفق الهاربين من الخدمة من مناطق الإيواء ومواصلة إعادة الجنود الذين هربوا من الخدمة؛

(ج) القيام في مناطق الإيواء بتسجيل رجال شرطة يونيتا الباقين في المناطق التي جلت عنها القوات المسلحة ليونيتا؛

(د) إلغاء جميع مناصب القيادة في قوات يونيتا المسلحة؛

(هـ) إصدار إعلان رسمي خطي بأن جميع جنود يونيتا قد جرى إيواؤهم وأن يونيتا ليس لديه أسلحة أو معدات عسكرية أخرى في حوزته، وذلك لإزالة أية عقبات تحول دون بسط إدارة الدولة لتشمل كامل أنغولا؛

(و) التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا واللجنة المشتركة، تعاونا تاما، على بسط إدارة الدولة لتشمل كامل أنغولا؛

(ز) تقديم جنرالات وضباط عسكريين آخرين من ذوي الرتب العليا للخدمة في القوات المسلحة الأنغولية، وكذلك مسؤولي يونيتا المكلفين بتولي مناصب في إدارة الدولة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي؛

(ح) إعادة جميع النواب المنتخبين إلى الجمعية الوطنية؛

(ط) الكف عن إعاقة رحلات الأمم المتحدة الجوية وأنشطة إزالة الألغام؛

(ي) التعاون بحسن نية مع حكومة أنغولا على الانتهاء من تحويل محطة إذاعتها إلى محطة غير حزبية؛

(ك) الانتهاء من تدريب أفراد يونيتا على حماية زعمائه؛

(ل) تهيئة الظروف الكفيلة بالانتقال الحر للناس والبضائع؛

١٣ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير، من ضمنها التدابير المحددة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ما لم يقدم الأمين العام تقريرا قبل ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ يفيد فيه بأن يونيتا أحرز تقدما جوهريا حقيقيا في الوفاء بالمهام المنوطة به في "وثيقة الوساطة" وفي التزاماته المقررة بموجب بروتوكول لوساكا؛

١٤ - يرحب باستمرار حكومة أنغولا في برنامج نزع سلاح السكان المدنيين، ويؤكد الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج، بما في ذلك نزع سلاح وحدة الدفاع المدني؛

١٥ - يحث حكومة أنغولا ويونيتا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، وخاصة إنشاء مقار القيادة المتكاملة، لأجل انتقال أفراد يونيتا من مناطق الإيواء وفقا للخطط وبطريقة منظمة وفقا لبروتوكول لوساكا، والانتقال المنتظم للجنود المسرحين إلى الحياة المدنية، ولتمكين أعضاء البرلمان المنتخبين من تبوؤ مقاعدهم في الجمعية الوطنية، وللمضي قدما بالمسائل الدستورية بروح من المصالحة الوطنية، ولتشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية، ولإدماج أفراد يونيتا في الحكومة والقوات العسكرية والشرطة الوطنية الأنغولية دون فرض أية اشتراطات غير واجبة؛

١٦ - يكرر الإعراب عن قلقه إزاء حيازة الأسلحة خلافا لما نصت عليه الفقرة ١٢ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الأمر الذي يزعزع الثقة في عملية إحلال السلام؛

١٧ - يعيد تأكيد التزام جميع الدول بالتنفيذ الكامل لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ويطلب من جميع الدول أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال والصارم

لأحكام الفقرات ١٩ إلى ٢٥ مـــن القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، ويعرب عن بالغ قلقه إذ أن عدم قيام الدول بذلك، ولا سيما الدول المجاورة لأنغولا، لا يتفق مع عملية السلام ويقوض الانتعاش الاقتصادي؛

١٨ - يطالب بأن تتخذ جميع الأطراف وغيرها من الجهات المعنية في أنغولا جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة أفراد وأماكن عمل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية، ولضمان سلامة وحرية نقل إمدادات المساعدة الإنسانية في شتى أنحاء البلد؛

١٩ - يدين الإجراءات التي قام بها اتحاد يونيتا بشأن رحلات طائرات الأمم المتحدة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويذكّر الطرفين بإبداء التعاون الكامل على جميع المستويات لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛

٢٠ - يعرب عن أسفه للخسائر التي لحقت بقوات البعثة الثالثة من جراء الألغام البرية، ويعرب عن قلقه الشديد إزاء تدخل يونيتا في أنشطة إزالة الألغام، ويطلب من كلا الطرفين تكثيف جهودهما المبذولة لإزالة الألغام، ويؤكد ضرورة مواصلة الالتزام بالسلام عن طريق تدمير مخزون الألغام البرية؛

٢١ - يحث بقوة الدول الأعضاء على أن تقدم فورا الموارد المالية اللازمة لتيسير تسريح المقاتلين السابقين وإعادة ادماجهم اجتماعيا، وذلك عن طريق النداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا؛

٢٢ - يحث المجتمع الدولي على الوفاء العاجل بتعهداته بتوفير المساعدة لتيسير إنعاش الاقتصاد الوطني الأنغولي وإعادة بنائه وإعادة توطين المشردين، ويؤكد أهمية مثل هذه المساعدة في هذا الوقت لأجل تدعيم المكاسب المتحققة في عملية السلام؛

٢٣ - يحيط علما بعزم الأمين العام على بدء تقليص حجم القوات العسكرية للبعثة الثالثة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عملا بالقرار ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ الذي نص، في جملة أمور، على توقع إنتهاء البعثة الثالثة من مهمتها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧ وعزمه على تقديم توصيات بشأن الدور الذي ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تأديته في أنغولا لتعزيز عملية السلام، بما في ذلك خططه لزيادة تقليص الوحدات العسكرية المشكلة التابعة للبعثة الثالثة؛

٢٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وبحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تقريرين عن التقدم المحرز في تدعيم عملية السلام في أنغولا؛

٢٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

– – – – –